اخر بي فوعل وجوه ان كان الوقت بحال لو اشتغل بالفاتحة يخرج الوقت صلى في الجمعة بعد الزوال لان الترتيب يسقط عند ضيق الوقت وان كان في الوقت سعة بحيث لو قرأ له لو اشتغل بالقراءة لا يفوته الجمعة فانه يقطع الجمعة في قولهم ويقضي الفاتحة وان علم انه لو اشتغل بالقراءة يفوته الجمعة لكن يكبره اذا الظر في اخر الوقت اختلفوا فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف يقطع الجمعة ويقضي الفاتحة ويصلي الظهر في اخر الوقت وقال محمد يمضي في الجمعة ولا يقطع اذا حضر الرجل يوم الجمعة والمسجد ملآن بحيث لو خرج يودي الناس لا يتخطى وان كان لو يودي احدا بان لا مطأ فوقها ولا جد الا الناس بان تخطى ومدوا من الامام وذكر الفقيه ابو جعفر من اصحابنا انه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة وكره اذا احد ان للمسافر ان يتقدم ويبدو من الخراب اذا لم يكن الامام في الخطبة ليتسع المكان على من يجيء بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يجد الا الاول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ المكان اما من جاء والامام يخطب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه على حال الخطبة وروي هشام عن ابي يوسف انه لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الامام او يودي احدا او احتاج الشايخ في فصل وعوان الدنو من الامام افضل اما التباعد عنه قال الحسن لا بد الجلوس الدنو افضل وقال بعضهم التباعد افضل كي لا يستمع ما يقوله الخطيب في الخطبة بين مدح الخطبة وغير ذلك رجل لم يستطع يوم الجمعة ان يسجد على الارض من الزحام فانه ينتظر حتى يقوم الناس فاذا راى فرجة يسجد وان سجد على ظهر الرجل اجزاه وان وجد فرجة فسجد على ظهر رجل لم يجز وهذا قول ابي يوسف وقال الحسن لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال رجل ركع وكبر عيني مع الامام ولم يسجد حتى صلى الامام ثم راى فرجة قال ابو حنيفة يسجد سجدتين للركعة الاولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير قراءة وان نوى حين يجد للركعة الثانية يطلب منه وكانت السجدة للاولى وقال بعضهم الفقيه ابو جعفر هذا على حديث الروايتين عند علمائنا فاما على الرواية الاخرى السجدتان للثانية وقال ابو حنيفة ان ركع مع الامام في الاولى ولم يسجد وركع معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة وتقضي الاولى بركوع وسجود اما وقتح الجمعة ثم خصوم الى اخر فانه يمضي في صلاته لان فتاحه قد صح فكان بمنزلة رجل امرأة الامام بان يصلي الجمعة بالناس ثم خرج عليه ان خرج قبل الدخول عمل خرجه والا فلا رجل اقتدى بالامام يوم الجمعة سوى صلاة الامام وظن ان الامام يصلي الجمعة فاذا كان الامام يصلي الظهر جاز ظهره مع الامام وانوى عند التكبير ان يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام يصلي الظهر لم يجز ظهره مع الامام لان في الفصل الاول نوى صلاة الامام وحسب فانما جمعه فصحت نيته وبطل حسبانه اما في الفصل الثاني نوى ان يصلي الجمعة مع الامام فاذا تبين ان الامام كان يصلي الظهر طرأ نه لم يصح اقتداؤه لان المغير اذا امام افتتح الجمعة فمر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاء قبل ان رفع راسه من الركوع جاز ولو خطب الامام وكبر والقوم قعود تجد قعود ثم جاء اخرون لم يجز كانه خطب وحده حتى كبر الاولون قبل ان يرفع راسه من الركوع وعن ابي حنيفة اذا كبر القوم قعود لم يجز وقبل يجب ان يكبروا قبل ان يعتدل الثاني

الثاني واعتبر في الاصل ان كبر القوم قبل ان يرفع راسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم منعوظون فكبر معه حتى احدثوا ثم جاء اخرون وذهب الاولون جاز استحسانا ولو كانوا محدثين فكبر ثم جاء اخرون استقبل التكبير الغسل يوم الجمعة سنة قال روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال نعم السنة الغسل يوم الجمعة واختلفوا ان الغسل للصلاة او اليوم قال ابو يوسف لليوم واحتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ليس الامر كما قال ابو يوسف والاغتسال للصلاة لا لليوم لانهم على لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولكان الاغتسال لليوم وجب ان يعتبر واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضا وصلى لم يكن صلاة غسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة غسل وقال الحسن اذا اغتسل قبل طلوع الفجر وصلى بذلك الغسل كان صلاة غسل وان احدث وتوضا وصلى لا يكون صلاة غسل وعن ابي يوسف في النوادر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضا وشهد الجمعة قال ابو يوسف لا يكون هذا كالذي شهد الجمعة على غسل وقال ان كان الغسل لليوم فهو غسل تام له وان كان للصلاة على وضوء قائما شهد الصلاة على وضوء وكذا اذا اغتسل للاول قبل وتوضا ثم احرم كان احرامه على وضوء امام خطب يوم الجمعة وحده عن محمد انه لا يجوز الا بحضرة الرجال وذكر ابو حنيفة في المجرد انه يجوز وقال ابو يوسف لو كان هناك رجال فخطب وليس معهم جان ولا يضر تباعدهم رجل خطب يوم الجمعة بغير اذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك الا ان يكون الامام امره بذلك اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث او جنب ثم اغتسل وصلى بالناس جاز ولو رجع الى منزله وجامع او تقدى ثم اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا بعد الخطبة اذا خطب الامام يوم الجمعة فاحدث واستخلف من ليشهد الخطبة لا يصح حتى لو امر احد الرجل رجلا ليشهد الخطبة ليصلي الجمعة بالناس لا يجوز لان التفويض في الاول لم يصح فلا يملك التفويض الى غيره كما لو امر صبيا او كافرا او معتوها او امرأة فامر هؤلا رجلا بذلك لم يجز لان التفويض الاول لم يصح فلا يصح الثاني واذا احدث الامام بعد الخطبة فاستخلف من يشهد الخطبة الا انه محدث او جنب فامر الخليفة رجلا طاهرا ليصلي بالناس جاز لان التفويض في الاول كان جايزا ولهذا لو اغتسل كان الاول يملك التفويض الى غيره بخلاف ما اذا استخلف رجلا ليشهد الخطبة لان التفويض اليه لم يصح ولو احدث الامام في الصلاة فاستخلف رجلا ليشهد الخطبة جاز لان الثاني يملك ما يملكه على ما تخرجه ما شرطها من استجمع شرايط الصلاة فكان الثاني قايما مقام الاول ولهذا لو احدث الثاني الذي ليشهد الخطبة في صلاته كان له ان يستقبل وكذا لو احدث هذا الثاني كان له ان يستخلف احدا لان الثاني قايم مقام الاول فيملك ما يملكه الامام الاول اذا اذن الامام رجلا باقامة الجمعة كان ذلك اذنا له بالخطبة وكذا الوالي ان يخطب كان اذنا باقامة الصلاة ولو قال اخطب لهم ولا تصل بهم اجزاه ان يصلي بهم اذا خطب الامام يوم الجمعة فلما فرغ سها قدم عليه امرا خر فتقدم وصلى بهم الجمعة لا يجوز لانه لم يخطب ولم يسمع الخطبة وان كان الامر الثاني صلى خلف الاول ولم يعلموا حارت الجمعة واعزل الاول لعدم حكم الخطبة الاولى فان لم يحطر الامر الثاني وصلى الاول الجمعة مع علمه بعدوم الثاني

Copyright © Stanford University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)